العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

استمرار الأزمة السياسية ينذر بتخفيض التصنيف الائتماني للكويت

الشيخ صباح الخالد يتجه لتغيير وزير الداخلية وإشراك أربعة نواب في الحكومة المقبلة

دقت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني ناقوس الخطر بشأن الوضع الاقتصادي في الكويت في حال استمر الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وعدم إقرار إصلاحات مالية من بينها إقرار قانون للدين العام يسمح للإمارة الخليجية بالاقتراض.

توقيت قاتل

الكويت – حذرت أوساط اقتصادية كويتية من أن عدم الاستعجال في حل الأزمة السياسية، واستمرار حالة عدم الاستقرار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلا عن الغموض الذي يلف الوضع الصحي لأمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، كلها عوامل تؤثر على مساعي تحقيق التعافي الاقتصادي.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن تلويح وكالة التصنيف الدولية "موديز" بتخفيض التصنيف الائتماني للكويت إلى أكثر من درجة يشكل تحديا كبيرا أمام رئيس الوزراء المكلف الشيخ صباح الأحمد الخالد الصباح، الذي ينكب على مشاورات حثيثة مع القوى الفاعلة لتشكيل حكومة جديدة، بعد استقالة حكومته السابقة في الثامن من نوفمبر الجاري.

وكالة موديز تحذر من وجود عوامل قد تضغط باتجاه تخفيض التصنيف الائتماني للكويت بأكثر من درجة

وقالت الأوساط ذاتها إن الشيخ صباح لا يملك ترف إهدار الوقت، حيث أن عليه حسم أسماء الوزراء قبل شهر ديسمبر، مع الأخذ بالاعتبار أن يكون الفريق الحكومي المقبل محل قبول أعضاء مجلس الأمة المتحفزين لعودة التصعيد في حال تم طرح أسماء جدلية، الأمر الذي سيعيق فرص إقرار قوانين مهمة لمالية الدولة من بينها قانون الدين العام المتعثر منذ سنوات.

وذكرت وكالة "موديز"، في تقرير تحت عنوان "التحليل الائتماني السنوي للكويت"، أنه استنادا إلى قراءتها لمستجدات السياسات الاقتصادية والمالية والبيانات المسجلة للإمارة خلال العام الحالي قد تضغط عوامل باتجاه تخفيض التصنيف الائتماني للإمارة الخليجية بأكثر من درجة.

واعتبرت الوكالة الدولية التي تقدم خدمات للمستثمرين أن من بين هذه العوامل زيادة مخاطر السيولة الحكومية، لاسيما مع اقتراب استحقاق الشريحة الأولى من السندات الدولية، إلى جانب استمرار تراجع القوة المالية للحكومة على المدى المتوسط بسبب زيادة الدين، في ظل سيناريو عدم تمرير قانون الدين العام الجديد وعدم قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المالية.

وأشارت إلى التدهور الحاد في الموازنة العامة بنحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2021 مقارنة بنحو 14 في المئة – 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة، حيث تراجعت الإيرادات الحكومية بنسبة 39 في المئة لتصل إلى نحو 10.5 مليارات دينار مدفوعة بالانخفاض الكبير في أسعار وكميات إنتاج النفط. وفي الوقت نفسه اتسمت قاعدة الإنفاق الحكومي بعدم المرونة نسبيا، حيث تستحوذ فاتورة الأجور والدعوم الحكومية على أكثر من 75 في المئة من إجمالي الإنفاق العام.

وحذرت الوكالة من أن التصنيف يواجه تحديات، في مقدمتها استمرار الاعتماد على النفط وما ينتج عنه من تقلبات، وتوتر العلاقة بين السلطتين، مع مقاومة مجلس الأمة لخطة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات المالية.

وشهدت العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة توترات خلال الأشهر الماضية بلغت حد جلوس نواب المعارضة على مقاعد الوزراء، واضطرار الحكومة أحيانا إلى تحويل جلساتها إلى قاعات أخرى.

وشكلت المساءلات التي وجهها نواب لرئيس الحكومة ووزراء، في ملفات تتعلق بالفساد وسوء إدارة أزمة وباء كورونا، أحد الأسباب الرئيسية في تلك التوترات التي حاول الأمير نواف احتواءها عبر الدعوة في سبتمبر الماضي إلى عقد حوار وطني، اختلف بشأنه نواب مجلس الأمة، ولاسيما المحسوبين على صفوف المعارضة.

وكان من نتائج ذلك الحوار الإعلان عن عفو أميري طال عددا من النشطاء ونوابا سابقين صادرة بحقهم أحكام في قضية اقتحام مجلس الأمة في العام 2011، في ما بدا للوهلة الأولى أن انفراجة في طريقها إلى التحقق في الكويت بيد أن المؤشرات القادمة من الإمارة تشي بأن الوضع لا يزال على حاله.

وعكست تصريحات بعض النواب حول نيتهم السير قدما في الضغط باتجاه فتح عدد من الملفات الشائكة، ومن بينها ملف الفساد الذي يطال عددا من المسؤولين، أن الدورة الجديدة التي بدأها مجلس الأمة لن تكون سهلة.

ويقول مراقبون إن الشيخ صباح الخالد، الذي أعيد تكليفه برئاسة الوزراء بمرسوم أصدره ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، يبدو في وضع صعب، بين الرضوخ للنواب بشأن الفريق الحكومي، وهو الأمر الذي سيظهره في موقف ضعف، وبين تشكيل حكومة بعيدة عن تأثيراتهم، وهو ما قد ينتهي به إلى صدام جديد مع مجلس الأمة.

وكشفت مصادر كويتية أن رئيس الوزراء المكلف يدرس ضم أربعة نواب إلى الحكومة المقبلة وهم حمد روح الدين، ومبارك العرو، ومحمد الراجحي، وهشام الصالح، كما أنه قرر تكليف وزير جديد للداخلية.

وبحسب صحيفة "القبس" المحلية هناك مرشحان من الأسرة الحاكمة، أحدهما من ذرية مبارك وشغل منصبا دبلوماسيا، والثاني شغل منصبا أمنيا، وسيفاضل بينهما الشيخ صباح لتولي وزارة الداخلية في الحكومة القادمة.

ويرى المراقبون أن إظهار رئيس الوزراء حرصا على ضم نواب جدد إلى الحكومة يندرج في سياق استباق أي تصعيد مع المجلس، من خلال تعزيز الكتلة البرلمانية الموالية له، لاسيما لتمرير القوانين المتعلقة بالإصلاحات المالية ومن بينها قانون الدين العام.

وانتهت صلاحية قانون الدين العام القديم في العام 2017، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف السجالات بين الحكومة التي تشدد على ضرورة إقرار قانون جديد يتيح لها الاقتراض عبر اللجوء إلى إصدار سندات دولية، ونواب المعارضة الذين يرون أن هذا القانون يجب أن تسبقه خطة إصلاح حكومية واضحة لتنويع إيرادات الدولة، مع وقف كل مظاهر الهدر والفساد.

ومن المرجح أن يظل موقف النواب على حاله، حيث أن الحكومة لا تملك الوقت لرسم سياسة إصلاحية واضحة تلقى قبول مجلس الأمة، وفي الآن ذاته هي ملزمة بتمرير قانون الدين العام سريعا في ظل الوضع الاقتصادي الصعب والمتوقع أن يتفاقم مع التقلبات المسجلة في السوق النفطية وارتفاع المخاطر بشأن عودة الموجات الوبائية للمنطقة.

وأكدت وكالة "موديز" أنه بالرغم من التقييمات السلبية إلا أن ذلك لا ينفي وجود إمكانية للتحسّن المستدام في القوة المؤسساتية ومعايير الحوكمة، من خلال العلاقة البناءة بين الحكومة ومجلس الأمة، مما يؤدي إلى تشكيل سياسة أكثر سلاسة يمكن التنبؤ بها، فضلا عن التحسن في فاعلية السياسة المالية بزيادة قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات، إضافة إلى تنفيذ الإصلاحات المالية التي تقلل بشكل جوهري من متطلبات تمويل الموازنة العامة.

ورجحت الوكالة الدولية أن تحافظ البنوك الكويتية على سيولة جيدة، إذ تتجاوز جميع معدلات تغطيتها 100 في المئة، مع تمتعها بمصدات رأسمالية مرتفعة، معتبرة أن لوائح بنك الكويت المركزي التنظيمية وحصافته انعكستا استقراراً مالياً للنظام المصرفي خلال فترة تقلبات الاقتصاد الكلي.

الحوثيون يوظفون ورقة الأسرى مجددا لكسر الضغوط في الساحل الغربي

صنعاء – سمح المتمردون الحوثيون لوزير الدفاع اليمني السابق اللواء محمود الصبيحي، وقائد المنطقة العسكرية الرابعة اللواء فيصل رجب، مؤخرا بإجراء اتصال هاتفي مع أسرتيْهما، ما يعزز مصداقية الأنباء التي تحدثت عن استئناف سلطنة عمان جهود الوساطة للإفراج عنهما.

وأكدت أسرتا اللواء الصبيحي واللواء رجب حصول الاتصال، معربتيْن عن أملهما في أن يكون مقدمة لإطلاق سراحهما قريبا.

وكان الصبيحي الذي تجاوز عمره السبعين عاما أسر في العام 2015 مع شقيق الرئيس اليمني ناصر منصور واللواء فيصل رجب في كمين نصبه الحوثيون بمنطقة الحسيني في محافظة لحج شمال عدن.

وسبق أن جرت مفاوضات برعاية مسقط للإفراج عن الصبيحي ورجب، بيد أنها تعثرت حيث رفض الحوثيون إطلاق سراحهما، فيما بدا رغبة منهم للاحتفاظ بهما كورقة ضغط في مواجهة السلطة المعترف بها دوليا في اليمن.

الحلقة تضيق على المتمردين

ويقول مراقبون إنه لا يمكن الجزم بالأسباب التي دفعت الحوثيين إلى السماح للقياديين بالاتصال بأسرتيهما، غير مستبعدين أن تكون للأمر علاقة بمساومة جديدة هدفها وقف تقدم القوات المشتركة في الساحل الغربي.

وحققت القوات المشتركة التي تضم في معظمها عناصر جنوبية تقدما لافتا في الأيام الأخيرة في محافظة الحديدة غربي اليمن، بعد انسحاب مفاجئ من مناطق خاضعة لاتفاق ستوكهولم.

ونجحت هذه القوات في السيطرة على مناطق وجبال استراتيجية لاسيما على تخوم تعز، وسط انهيارات دراماتيكية في صفوف المتمردين الذي تكبدوا خسائر بشرية فادحة.

وتواصل القوات الموالية للسلطة الشرعية في اليمن تقدمها حيث باتت قريبة من وضع يدها بالكامل على مديرية رأس الجبل، الخاضعة لسيطرة المتمردين منذ العام 2014.

وتعيد المعارك في الساحل الغربي خلط الأوراق بالنسبة إلى المتمردين الموالين لإيران، وتشتت جهودهم في مساعي السيطرة على محافظة مأرب، آخر معاقل الحكومة في الشمال اليمني، وهو ما يدفعهم إلى التحرك صوب فتح باب المفاوضات ولو جزئيا عن طريق إثارة ملف الأسرى من الوزن الثقيل مجددا.

ودعا المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ الجمعة إلى مضاعفة الجهود الدولية لتسوية الخلافات بين أطراف النزاع عبر المفاوضات.

وأعرب غروندبرغ الذي كان في زيارة إلى موسكو عن قلقه بشأن التصعيد العسكري في مأرب (وسط) والساحل الغربي، مسلطا الضوء على المخاطر التي قد يجلبها المزيد من التصعيد.

وأضاف المبعوث الأممي "نواجه إمكانية حصول تصعيد عسكري، ما سيضاعف حتماً معاناة المدنيين"، وتابع "مضاعفة الجهود الدولية أمر أساسي لإقناع جميع الأطراف بضرورة تسوية الخلافات حول طاولة المفاوضات".

ويشهد اليمن منذ نحو 7 سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على عدة محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

وتقول الأمم المتحدة إنه بنهاية عام 2021 ستكون الحرب في اليمن قد أسفرت عن مقتل 377 ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر. وأدت الحرب إلى خسارة اقتصاد البلاد 126 مليار دولار، في إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية والاقتصادية بالعالم، إذ يعتمد معظم السكان البالغ عددهم 30 مليونا على المساعدات، وفق الأمم المتحدة.

الصدر محذرا: سأكشف عن المتورطين في محاولة اغتيال الكاظمي

بغداد – دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الجمعة إلى الكشف عن نتائج التحقيقات الخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، محذرا من أنه سيكشف عن الأطراف المتورطة في حال استمرت المماطلة.

وقال الصدر في تغريدة له عبر حسابه على تويتر "مما لا ينبغي التغاضي عنه هو هيبة الدولة، وما حدث من اعتداء على منزل رئيس مجلس الوزراء فيه تعد واضح وصارخ على السيادة والهيبة وفيه إثارة فتنة وزعزعة لأمن العراق برمته".

وأضاف "ومن هنا صار لزاما الكشف عن التحقيقات الخاصة بهذا الملف وإلقاء القبض على الإرهابيين الذين قاموا بهذا العمل الإرهابي وإنزال العقوبة المناسبة بهم، ومع عدم الكشف عن ذلك فقد نضطر لكشفها مستقبلاً".

وتعرض الكاظمي لمحاولة اغتيال فاشلة في السابع من نوفمبر الجاري، عبر طائرة مسيرة مفخخة استهدفت مقر إقامته في المنطقة الخضراء بالعاصمة بغداد.

وجاءت المحاولة في أعقاب صدامات بين متظاهرين تابعين للميليشيات الموالية لإيران وقوات الأمن، أدت إلى سقوط قتيلين وعشرات الجرحى.

وتُتهم كتائب حزب الله العراقي وميليشيا عصائب أهل الحق بالوقوف خلف محاولة اغتيال الكاظمي.

ويعتصم المئات من عناصر الميليشيات بلباس مدني أمام بوابات المنطقة الخضراء في محاولة للضغط على المفوضية العليا للانتخابات من أجل تغيير النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التي جرت في العاشر من أكتوبر الماضي والتي يزعمون أنها مزورة.

مقتدى الصدر

يجب الكشف عن التحقيقات الخاصة بالاعتداء واعتقال الإرهابيين

ويرى مراقبون أن إثارة الصدر لمحاولة اغتيال الكاظمي، مصرا على ضرورة كشف الأسماء المتورطة، لا تخلو من اعتبارات سياسية في علاقة بالضغط على الميليشيات الولائية، وأيضا في ارتباط بمخاوف لدى رجل الدين الشيعي من أن تقدم تلك الميليشيات على ارتكاب سلسلة من الاغتيالات الجديدة لخلط الأوراق مجددا.

وسبق أن دعا الصدر في الأيام الماضية الميليشيات إلى حل نفسها إن أرادت الانضمام إلى حكومته المقبلة.